

إعداد: سمير صراص

تحولات جارية في معسكر السلام الإسرائيلي

نعرض فيما يلي المواقف والآراء السياسية الراجحة الآن في صفوف ما يسمى بمعسكر السلام الإسرائيلي، الذي يتألف من قوى ومجموعات برلمانية وغير برلمانية تصنف أنها تنتمي إلى يسار وسط الخريطة السياسية الإسرائيلية. ونركز على القوى والتيارات الرئيسية التي شكلت مركز الثقل الداعم لمسيرة التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية وفق مفهوم أوسلو، ونحاول تبين مواقفها الراهنة منذ فشل مفاوضات كامب ديفيد وطابا واندلاع الانتفاضة الفلسطينية. ولعل ما يستدعي مثل هذه المحاولة بروز بضع ظواهر اقل ما يقال فيها إنها لافتة للنظر: تراجع مكانة هذا المعسكر على الصعيد السياسي الداخلي خلال العام ونصف العام الماضيين، وانحسار حضوره في ساحة العمل السياسي خلال هذه الفترة الحرجة، والتي ارتفعت فيها حدة المواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية إلى درجة غير مسبوقة منذ سنة 1967، الأمر الذي كان يقتضي، نظرياً، تكثيف أنشطة قوى السلام، على اختلافها، لا تغييبها أو الحد منها.

شكلت محادثات قمة كامب ديفيد، التي عقدت في تموز/ يوليو 2000، نقطة التحول في مواقف هذا المعسكر، أو بتعبير أدق في مواقف مجموعات كبيرة منه، إذ بدأت تراجع نفسها وتعديل مواقفها في ضوء ما أعلن بشأن المفاوضات وما تسرب عن المواقف الفلسطينية التي طرحت من قضايا الحل النهائي. ولذا كان لا بد من العودة إلى ما حدث في تلك المحادثات وتكوين صورة للمواقف الفلسطينية، كما نُشرت وفسُرت وفُهمت في الجانب الإسرائيلي. ■

تبنى معظم القوى التي يتألف منها معسكر السلام الموقف الإسرائيلي الرسمي الذي عبّر عنه رئيس الحكومة في حينه، إيهود براك، والناطقون بلسان الحكومة والوفد الإسرائيلي إلى قمة كامب ديفيد، الذي حمل الجانب الفلسطيني المسؤولية الكاملة عن فشل المفاوضات. ولم يناقش معسكر السلام المقولات التي ردها هؤلاء، والتي سرعان ما أصبحت شعارات تبناها وردها عدد كثير من قادة هذا المعسكر أنفسهم، بل أخذوا يبنون مواقفهم من التسوية على أساسها. ولم يرق قادة معسكر السلام بمراجعة جدية لمواقفهم حتى بعد أن نشر في صيف سنة 2001 الكثير من تفصيلات ما جرى في كامب ديفيد وطابا، من قبل جهات رسمية وشبه رسمية وصحافية، دولية ومحلية، أمثال روبرت مالي، مساعد الرئيس الأميركي لشؤون الشرق الأوسط وعضو مجلس الأمن القومي، الذي كتب بالاشتراك مع حسين آغا، المطلع على شؤون المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، مقالة في صحيفة "نيويورك تايمز" تضمنت معلومات مناقضة للرواية الإسرائيلية الرسمية عن مسار المفاوضات.⁽¹⁾ كما نُشرت في الصحافة الإسرائيلية أيضاً بضعة مقالات شككت في الرواية الإسرائيلية الرسمية، وألقت بالمسؤولية عن فشل المفاوضات على كلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. واستندت هذه المقالات، بصورة خاصة، إلى تحليل المقابلة المطولة التي أجراها الصحفي آري شفيط مع رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض في حينه، شلومو بن - عامي، ونشرت في صحيفة "هآرتس"، والتي تطرق فيها بن - عامي إلى عدة تفصيلات لم يتم الإعلان في شأنها سابقاً. ردد بن عامي في هذه المقابلة الاتهامات التي وجهت إلى الجانب الفلسطيني، وبنى على المعلومات التي أوردها استنتاجات مضللة، وأطلق أحكاماً تعسفية ضد الوفد الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية. ومما قاله: "تبين لنا أن [اتفاق] أوسلو كان بالنسبة إلى عرفات ستار تمويه هائلاً مارس ويمارس من خلاله ضغطاً سياسياً، وإرهاباً بجرعات متعددة، وذلك كي يقوض صميم فكرة الدولتين لشعبين."⁽²⁾ ونفى بن - عامي أن يكون الجانب الفلسطيني قدم أي اقتراح مضاد رداً على المقترحات الإسرائيلية: "لا يوجد على الإطلاق اقتراح فلسطيني مضاد. لم يكن هناك اقتراح قط، ولن يكون."⁽³⁾ وذهب بن - عامي إلى حد اتهام الجانب الفلسطيني باللاعقلانية، ليستنتج أن التركيبة الذهنية الفلسطينية نفسها تقف حائلاً دون التسوية: "براك رجل كاريزماتي، عقلاني. ولذا كان ما حدث [في القمة] في الواقع لقاء بين رجل يبحث عن تسوية عقلانية وبين رجل يتحدث بالأساطير ويجسد أساطير. هذا اللقاء لم ينجح.... واليوم أعتقد أنه لا يمكن لأي زعيم إسرائيلي عقلاني أن

يتوصل، في لقاء كهذا، إلى تسوية مع عرفات.... في كامب ديفيد كان من الواضح أنه [عرفات] لا يبحث عن حلول عملية، وإنما كان تفكيره منحصراً في موضوعات ميثولوجية: حق العودة؛ القدس؛ جبل الهيكل [الحرم القدسي الشريف].... لذلك، في نهاية العملية، تفهم فجأة أنك لا تتقدم في المفاوضات لأنك، في الواقع، تتفاوض مع أسطورة.⁽⁴⁾

وأطلق بن - عامي، في هذه المقابلة، أحكاماً تشكك في صدقية الجانب الفلسطيني وأهدافه الحقيقية، إذ اعتبر أن الرئيس عرفات "ليس شريكاً"، وإنما هو "خطر استراتيجي" و"يهدد سلام الشرق الأوسط وسلام العالم": ونفى أن يكون الفلسطينيون صادقين في اعترافهم بإسرائيل، وفي رغبتهم في التعايش معها على أساس دولتين لشعبيين: "إن تنازل عرفات لإسرائيل في أوصلو كان تنازلاً شكلياً. إنه، من ناحية خلقية ومبدئية، لا يعترف بحق إسرائيل في الوجود. إنه لا يوافق على فكرة دولتين لشعبيين. ولذا فإنني أستنتج أنه ربما يكون قادراً على أن يصنع معنا تسوية جزئية وموقته - وهذا أيضاً مشكوك فيه - لكنه في أعماقه لا يقبلنا، لا هو ولا الحركة الوطنية الفلسطينية.... إن المسألة ليست مسألة مناطق في مقابل سلام. ليست مسألة منطلقات مدريد. ما نواجهه هو السؤال: هل يوجد اعتراف فلسطيني بحق دولة يهودية ديمقراطية في الوجود في هذا الجزء من العالم أو لا."⁽⁵⁾

رؤية إسرائيلية

للاقتراح الفلسطيني المضاد

استخلص بعض المحللين من رواية بن - عامي عن المفاوضات استنتاجات مغايرة، وخصوصاً في ضوء التفصيلات الكثيرة التي كشف النقاب عنها من مصادر دولية وإسرائيلية. ونعرض في هذا السياق صورة للمقترحات الفلسطينية التي قدمت خلال مفاوضات كامب ديفيد وطابا، كما رسمها كِتَاب إسرائيليون ينتمي بعضهم إلى معسكر السلام، من زاوية إسرائيلية طبعاً. ويتبين من هذه الصورة أن ما جرى في تلك المفاوضات لم يكن سراً بالنسبة إلى الإسرائيليين، على الأقل منذ الصيف الماضي، وأنه توفرت لمن يرغب معلومات كافية لبناء مواقف على أسس أكثر موضوعية. فقد رأى جيروم سيغال، الباحث في مركز الدراسات الدولية والأمنية في جامعة ميريالاند، في مقالة كتبها في صحيفة "هآرتس"، أن مقابلة بن - عامي "تتضمن تفصيلات

محددة عن اقتراح فلسطيني" طرح في المفاوضات، وأن الاقتراح تجاوز الموقف الفلسطيني المبدئي المستند إلى قرار مجلس الأمن رقم 242 ورقم 194، إذ إن بن - عامي "يوضح أن الفلسطينيين ابتعدوا، من نواح أساسية للغاية، عن مواقفهم الاستهلاكية، على الرغم من ترددهم الطويل في التخلي عما يعتبرونه المستند القانوني الدولي لمطالباتهم."⁽⁶⁾

ووصف سيغال العرض الذي طرحه الجانب الفلسطيني في مفاوضات كامب ديفيد وطابا، استناداً إلى المعلومات التي وردت في مقابلة بن - عامي على النحو التالي:

■ **في مسألة الأرض،** اقترح الفلسطينيون أن تنسحب إسرائيل من 97,66% من الأراضي، الأمر الذي من شأنه أن يسمح لإسرائيل بضم مناطق تحتوي على أغلبية المستوطنين، حتى لو بأعداد أقل من نسبة 80% التي اقترحتها كليتتون. كما اقترحوا، في مقابل الأراضي التي ستضم إلى إسرائيل، تبادلاً للأراضي بنسبة واحد إلى واحد. وبحسب سيغال، يشكل هذا الاقتراح الفلسطيني عرضاً مضاداً حقيقياً يتخلى عن نظرتهم إلى القرار رقم 242 من أجل السماح لإسرائيل بتهدئة أغلبية المستوطنين.

■ **في مسألة القدس،** وافق الفلسطينيون على عدم انسحاب إسرائيل من كل القدس الشرقية وعلى احتفاظها بجميع الأحياء السكنية التي بنيت بعد سنة 1967 تحت السيادة الإسرائيلية. وبحسب سيغال، يشكل القبول بالسيادة الإسرائيلية على جزء رئيسي من القدس الشرقية تنازلاً واضحاً جداً من وجهة النظر الفلسطينية.

■ **فيما يتعلق بالبلدة القديمة،** تخلى الفلسطينيون عن مطالبتهم بانسحاب إسرائيلي كامل، ووافقوا على أن تتمتع إسرائيل بالسيادة على الحي اليهودي، بما في ذلك الحائط الغربي.

■ **فيما يتعلق بجبل الهيكل [الحرم القدسي الشريف]،** تمسك الفلسطينيون بمطالبتهم بالسيادة الفلسطينية، لكنهم أبدوا رغبة في الدخول في اتفاق رسمي يقضي بعدم قيامهم بحفريات من دون موافقة إسرائيل، أي أنهم قبلوا عملياً بفكرة السيادة العملائية المشتركة.

■ **في مسألة اللاجئين،** أصر الفلسطينيون على إدراج حق العودة كأحد الخيارات المطروحة أمام اللاجئين، إلا أنه يبدو أنهم قبلوا بمبدأ حصر حق العودة في عدد محدد. وعلى الرغم من أن موقف الطرفين ظلاً متباعدين جداً بالنسبة إلى ارقام العائدين، فإنه يبدو أنه تم التخلي عن مبدأ حق العودة اللامحدود.

واستنتج سيغال، في ختام مقالته، أنه "من الصعب أن نفهم سبب اعتبار الاقتراح الفلسطيني، الذي يسمح لمعظم المستوطنين بالبقاء، ويسمح للأحياء اليهودية بالبقاء في القدس الشرقية، ويقبل بالسيادة الإسرائيلية على الحي اليهودي في البلدة القديمة والحائط الغربي، ويوافق على أن تتمتع إسرائيل بحق النقض على الحفريات، ويقبل من حيث المبدأ أن العودة إلى إسرائيل لا يمكن أن تكون لامحدودة - إنه دليل على تصميم الفلسطينيين على تدمير إسرائيل. وحقيقة أنه تم التوصل إلى هذا الاستنتاج تدل على مشكلة دائمة في طريقة تفكير الكثيرين - الإصرار على أن تلبية مطالب السياسة الإسرائيلية هي المعيار للحكم على ما إذا كان اقتراح فلسطيني ما يشكل عرضاً حقيقياً لإنهاء الصراع."⁽⁷⁾

وعرض موشيه عميراف، عضو معسكر السلام، والذي شغل منصب رئيس طاقم الخبراء التابع لرئيس الحكومة، إيهود براك، فيما يتعلق بشؤون القدس، صورة مشابهة لتلك التي رسمها سيغال للموقف الفلسطيني، ووجه النقد إلى كل من براك وبن - عامي كونهما قدما المعلومات عما جرى في قمة كامب ديفيد "بصورة جزئية وتبريرية، وبالغا في توجيه نقدهما ونقمتهما إلى الرئيس عرفات، وساهما في بلورة إجماع إسرائيلي جديد يلقي بالمسؤولية عن الفشل على عاتق شخص واحد فحسب، هو رئيس السلطة الفلسطينية."⁽⁸⁾ وأضاف أن مقابلة بن - عامي تتضمن معلومات عن عرض فلسطيني مضاد مبلور وواضح، فهي تكشف تفاصيل دقيقة جداً عن خطة سلام فلسطينية تجاه القضايا المركزية الثلاث في المفاوضات: الحدود، والقدس، واللجئين، وأن الموقف الفلسطيني إزاء كل من هذه القضايا الجوهرية كان ميالاً إلى الحل الوسط.⁽⁹⁾

كما نُشرت في إسرائيل خلال الأشهر الماضية بضعة كتب من تأليف مسؤولين سابقين اشتركوا في المفاوضات، أو كتّاب كانت لهم صلة وثيقة بها، وساهم مؤلفوها، كل من وجهة نظره، في توضيح ما جرى خلال المفاوضات. فمثلاً، المحامي غلعاد شير، الذي شغل منصب مدير مكتب رئيس الحكومة في عهد إيهود براك، وكان عضواً في الوفد الإسرائيلي للمفاوضات، يذكر في كتاب نُشرت فصول منه في صحيفة "يديعوت أحرونوت"،⁽¹⁰⁾ وعلى لسان كل من روبرت مالي وداني يتوم، أن الرئيس عرفات أبدى موافقته، خلال الأيام الأولى من قمة كامب ديفيد، على أن تحتفظ إسرائيل بمساحة 8% - 10% من أراضي الضفة الغربية، في مقابل استجابتها لشروط فلسطينية معينة

بشأن القدس. ولعل ذلك يدل على أن الموقف الفلسطيني كان يعبر عن مرونة كافية لاختبار حدود الموقف الإسرائيلي من مختلف القضايا.

كذلك نشرت صحيفة "معاريف" مقابلة لافته للنظر مع مناحم كلاين، المستشار السياسي السابق للوزير شلومو بن - عامي، تناولت كتاباً جديداً أصدره عن المفاوضات بشأن القدس. وفي هذه المقابلة أدلى كلاين، الذي كان مكلفاً إعداد أوراق العمل في مسألة القدس خلال قمة كامب ديفيد، بمعلومات خطيرة عن حقيقة مواقف براك في فترة مفاوضات طابا. ومما قاله كلاين: "من المحتمل أن براك، كما قال لي قبل بضعة أسابيع في لندن، وعلى الرغم من أنني لا أشكك مطلقاً في رغبته الصادقة في التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، لم يكن ينوي التوصل إلى اتفاق في طابا؛ وعندما سأله الصحفي مستغرباً: "هذا أمر مثير للدهشة. هل قال لك رئيس الحكومة، إيهود براك، أنه ذهب إلى مفاوضات طابا وهو يعلم سلفاً أنه لا ينوي توقيع اتفاق؟" أجاب كلاين قائلاً: "... لقد قال: لم أذهب إلى طابا كي أتوصل إلى اتفاق، وإنما كي أعرف ما إذا كان عرفات مستعداً لاتخاذ قرارات صعبة، وتبين أنه غير مستعد. لكن لم يكن لدي نية التوصل إلى قرارات حاسمة في طابا."⁽¹¹⁾

وبينما انتقد كلاين أداء كلا الفريقين الفلسطيني والإسرائيلي في المفاوضات، أشار إلى أنه يختلف مع الاستنتاجات التي أعلنها الوزير بن - عامي بشأن نيات الفلسطينيين، وقال: "إنهم لا يتطلعون، بحسب رأيي، إلى تركيع إسرائيل أو احتلالها أو إهانتها. إنني لا أتفق مع بن - عامي في هذا الأمر.... من ناحية أساسية لم تتغير رغبة الفلسطينيين. ولا يوجد لدى الفلسطينيين وسيلة لإلقاء اليهود في البحر."⁽¹²⁾

ظاهرة ردة

توفرت، إذًا، من مصادر متعددة رسمية وشبه رسمية وصحافية، معلومات لا يستهان بها للوقوف على حقيقة ما جرى في جولات المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، لكن مواقف معسكر السلام بقيت، في أغلبها، جامدة بل تراجعت عما كانت عليه في صيف سنة 2000. وانتشرت في بعض أوساط اليسار ظاهرة "توبة"، أو ردة، كثر الحديث عنها في وسائل الإعلام الإسرائيلية. فالكثيرون من أعضاء اليسار عادوا إلى صف "الإجماع القومي" وأعلنوا توبتهم على صفحات الجرائد، وأصبحت مواقف بعضهم من التسوية أكثر تشدداً من ذي قبل. بالإضافة إلى ذلك، أخذت تبرز في مواقف بعض قوى اليسار اتجاهات جديدة مؤيدة لحلول سياسية لا تضع في حساباتها وجود

”شريك فلسطيني“، باعتبار أن هذا الشريك فقد صدقيته، وباتت تبحث عن حلول تطبق من جانب واحد، من زاوية مصلحة إسرائيلية صرفة. وفي الإجمال، أصبح معسكر السلام الإسرائيلي أكثر تشرذماً من أي وقت مضى.

والسؤال المهم الذي يحتاج إلى إجابة هو: هل كانت مواقف إيهود براك تعبر أيضاً عن المواقف الحقيقية لمعسكر السلام؛ أي هل كانت قوى السلام متماثلة معه في الجوهر، وبالتالي لم تر ضرورة للطعن في مواقفه، أو معارضتها، أو حتى مناقشتها؟ بعض الصعوبة في الإجابة عن هذا السؤال يكمن في غموض مواقف براك نفسها. هل كان ينوي فعلاً التوصل إلى حل متوازن للصراع، أم أنه كان يعتبر [مفاوضات] أو سلو عملية لإملاء شروط التسوية على الجانب الفلسطيني وإرغامه على توقيع صك الاستسلام وإنهاء الصراع، وعندما قوبل بالرفض الفلسطيني عمد إلى نسف المفاوضات؟

تمكن براك، منذ توليه زعامة حزب العمل، من السيطرة على عملية صنع القرار السياسي داخل الحزب. وتحت شعار أنه الرجل الذي سيجلب لإسرائيل ”السلام والأمن“، تمكن أيضاً من الإمساك بجميع خيوط التسوية، وأدار المفاوضات بصورة مركزية للغاية. وخلال هذه الفترة كلها اصطف معسكر السلام وراءه، ولم تصدر عنه مواقف مخالفة لسياسته.

يقول الكاتب الصحافي غابي شيفر: ”يبدو أنه لم يوجد أي سياسي أخطأ الجميع في اعتقادهم أنه ينتمي إلى يسار الخريطة السياسية وساهم مثلما ساهم براك في إحداث تدمير كبير إلى هذا الحد في هذا المعسكر.“⁽¹³⁾

ولم تخل الصحافة الإسرائيلية من إشارات إلى أن براك، الذي رفض اتفاق أوسلو لدى توقيعه، لم يتغير من حيث الجوهر. في هذا الصدد يقول يحيعام فايتس، في مقالة نُشرت في صحيفة ”معاريف“: ”كرئيس حكومكة، رجع براك إلى الصيغة التي كان يتبناها في شبابه: الحرب خدعة“. لم يكن هدفه التوصل إلى تسوية، وإنما كشف عورة [الرئيس عرفات] لنا وللعالم بأسره. براك ليس بيرس، وهو بالتأكيد ليس رابين.“⁽¹⁴⁾

كامب ديفيد وطابا والانتفاضة

كيف بدت مواقف معسكر السلام الإسرائيلي من التسوية في ضوء نتائج كامب ديفيد وطابا والانتفاضة، وما هي التغيرات التي طرأت عليها؟ كما ذكرنا آنفاً، كان معسكر السلام، في مجمله، يدعم اتفاق أوسلو، ويؤيد نهج براك في إدارة مفاوضات التسوية. ولم يكن يطرح مشاريع أو خططاً محددة تتطرق إلى التفصيلات الدقيقة، باستثناء الإعراب عن تأييده لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ضمن حدود 1967 تقريباً. كما لم يكن موقفه من القدس واضح المعالم، على الرغم من أنه كان يؤيد بصورة عامة مواقف حزب العمل القاضية بالاحتفاظ بالمدينة تحت السيادة الإسرائيلية، وضم المستعمرات والأحياء السكنية اليهودية التي أنشئت حولها وفيها بعد سنة 1967، وإيجاد حل عملائي يأخذ الوجود الفلسطيني في المدينة بعين الاعتبار. أما موقفه من قضية اللاجئين الفلسطينيين فلم يكن يناقش على نطاق واسع، باستثناء تأييده لإيجاد حلول "إنسانية" لها.

وضعت التطورات الأخيرة مواقف معسكر السلام على المحك. ونظراً إلى أن المفاوضات انصبت على التفصيلات الدقيقة للتسوية النهائية فقد بات لزاماً عليه أن يدخل أيضاً في التفصيلات. وبعد انهيار مفاوضات كامب ديفيد وطابا انقسمت الآراء داخل هذا المعسكر، وظهرت في صفوفه اصطفايات جديدة. ويصف الكاتب الصحافي دان مرغليث هذه الانقسامات بقوله: "في إثر الانهيار تفسخ معسكر السلام إلى ثلاث كتل: الأولى، كتلة صغيرة الحجم لكن كثيرة الصخب، استمرت في تأييد كل نزوة فلسطينية؛ الثانية، وهي الأساسية، لم تتنازل عن استعدادها للسلام القائم على حل وسط، لكنها فهمت أن عرفات رجل حرب، وبالتالي أبدت فطنة وأرسلت مندوبي حزب العمل إلى حكومة الوحدة الوطنية؛ وبين هاتين الكتلتين تقف شردمة مهندسي أوسلو. صحيح أن الاتفاق الذي وقّع سنة 1993 وضع الشرق الأوسط على طريق السلام، لكنهم يرفضون الاعتراف بأن زمنه ولى في اللحظة التي رفض عرفات وضع حد للصراع على الرغم من سخاء حكومة براك."⁽¹⁵⁾

شارك المتحدثون بلسان معسكر السلام في تحميل الجانب الفلسطيني المسؤولية عن فشل المفاوضات، وأخذت تظهر لغة جديدة في خطابهم السياسي. فمثلاً، يقول أحد المفكرين اليساريين البارزين، زئيف شطرنهل، في مقالة نُشرت في صحيفة "هآرتس": "لقد أخطأ الفلسطينيون خطأ فادحاً عندما رفضوا تقديم اقتراح

حل وسط معقول بالنسبة إلى جبل الهيكل [الحرم القدسي الشريف]، ولم يعترفوا بضم أحياء القدس القريبة. وارتكبوا خطأً أشد فداحة عندما لم يفهموا قيمة المحاولة التي قادها إيهود براك لاقتحام الطريق المسدود. كما فشلوا فشلاً ذريعاً في فهم ردة فعل الإسرائيليين تجاه مسألة حق العودة.⁽¹⁶⁾

حق العودة

بدا أن طرح الجانب الفلسطيني لقضية حق العودة كان أكثر الموضوعات التي أثارت حفيظة اليسار، إذ أيد على الفور الموقف الإسرائيلي الذي فسر هذا الطرح بأنه محاولة مبيتة لتدمير إسرائيل. ولم يتراجع اليسار عن موقفه هذا حتى بعد أن نُشرت تفضيلات محادثات طابا، والتي تردد أن الفريقين المفاوضين كانا خلالها قريبين جداً من اتفاق بشأن حق العودة. فبناء على قول الكاتب الصحافي بن كسبيت، كانت النية متجهة إلى التعامل مع حق العودة على أنه حق فردي وليس حقاً جماعياً، وإلى وضع آليةٍ خيّر اللاجيء بموجبها بين عدة بدائل، أحدها فقط هو العودة إلى إسرائيل. وحتى هذا البديل كان مقترناً بشروط تجعل اختيار العودة إلى إسرائيل أمراً شبه مستحيل.⁽¹⁷⁾

وقد حرص معسكر السلام على التعبير عن موقفه من قضية حق العودة قبل انعقاد محادثات طابا، إذ نشرت 34 شخصية تمثل القوى والتيارات المركزية فيه بياناً موجهاً إلى القيادة الفلسطينية حثتها فيه على "إنهاء المفاوضات بروح إيجابية وتوقيع مبادئ الإطار لاتفاق السلام"; وباستثناء تنويه مقتضب بأن الموقعين "يكافحون منذ أكثر من ثلاثين عاماً من أجل حل قائم على دولتين لشعبين"، لم يتطرق البيان إلا إلى قضية حق العودة: "إننا نعتزف بالحاجة الملحة والحقيقية إلى حل مشكلة لاجئي 1948. ونعتزف أيضاً بدور إسرائيل في المسؤولية عن خلق المشكلة. سيكون من حق هؤلاء اللاجئين العودة إلى وطنهم فلسطين، وإعادة تأهيل أنفسهم فيها. لكننا نود أن نوضح أننا لن نستطيع أبداً الموافقة على عودة اللاجئين إلى مجال دولة إسرائيل، لأن معنى ذلك سيكون تصفية دولة إسرائيل. من الممكن، فعلاً، تقديم حلول إنسانية شخصية فيما يتعلق بلم شمل العائلات في إسرائيل، لكن عودة اللاجئين الفلسطينيين الجماعية لإسرائيل تتناقض مع حق تقرير المصير للشعب

اليهودي. هذا المبدأ، إلى جانب حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، يشكل الأساس الخلفي للاتفاق الذي سيوقع بين الشعبين.⁽¹⁸⁾

وكتب عضو الكنيست عن حركة ميرتس، ران كوهين، مقالة ربط فيها بين تأييده إقامة دولة فلسطينية وبين تنازل الفلسطينيين عن حق العودة، معتبراً أن هذا التنازل يوازي تخلي إسرائيل عن حق العودة إلى "ميراث الأجداد في المستوطنات": ليس في قدرة أي يهودي يؤمن بالفكرة الصهيونية، باعتبارها أساساً لحركة تحرر وطني، الطعن في حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وفي دولة خاصة به، لأنه يحق لكم [الفلسطينيين] أن تنالوا بالضبط ما يحق لنا ولكل شعب آخر. ولكن مثلما أن هدف تحررنا الوطني هو استيعاب اليهود في وطنهم، في إسرائيل، هكذا تماماً ينبغي للشعب الفلسطيني أن يتنازل عن 'حق العودة'، وأن يستوعب الفلسطينيين في دولة فلسطين. ومثلما سنتنازل نحن عن ميراث أجدادنا في المستوطنات، ستتنازلون أنتم عن حق العودة إلى داخل إسرائيل، وإلا فلن تكون هناك حياة لا لنا ولا لكم. وكما وجدت أنا وطني وجنسياتي في إسرائيل، سيجد كل فلسطيني يرغب في ذلك وطنه وجنسيته في دولة فلسطين.⁽¹⁹⁾

واعتبر زئيف شطرنهل طرح الجانب الفلسطيني قضية حق العودة المسؤول الأول عن الأزمة التي حلت بمعسكر اليسار: "ليست الانتفاضة هي التي شلت اليسار، وإنما المطالبة الفلسطينية بحق العودة. يجوز لنا الافتراض أن القيادة الفلسطينية لم تخمن، كما يجب، ردة الفعل الإسرائيلية، ولم تفهم حجم الخطأ."⁽²⁰⁾

ويرفض بعض أعضاء هذا المعسكر حتى أن تتحمل إسرائيل أية مسؤولية عن مشكلة اللاجئين. في هذا الصدد يقول مئير باعيل، رئيس "مجلس السلام والأمن": ".... إنني أعارض حق العودة. إنه غير واقعي. ليس في إمكاننا استيعاب مليوني عربي، وعدا ذلك، فإن الحركة العربية هي التي خلقت مشكلة اللاجئين عندما هاجمت إسرائيل في سنة 1948. ولذا فإن المسؤول عنها هو الدول العربية."⁽²¹⁾

ولعل من أشد المواقف اعتدالاً، التي جرى التعبير عنها في معسكر السلام بشأن هذا الموضوع، ما كتبه البروفسور باروخ كيمرلينغ في صحيفة "هآرتس"، وهو أيضاً لم يذهب إلى أبعد من الموافقة على عودة عدد محدود في إطار برنامج "لم شمل العائلات": "فيما يتعلق بحق العودة، لم تطرح هذه المسألة كشرط بدءاً بمرحلة إعلان المبادئ حتى بداية نفس المحادثات في كامب ديفيد. إلى جانب ذلك، كان واضحاً للجميع أن من الضروري معالجة مشكلة اللاجئين على صعيدين: على الصعيد الرمزي

ينبغي لإسرائيل أن تتحمل، على الأقل، جزءاً من المسؤولية عن الكارثة الفلسطينية بصورة عامة، وعن وضع اللاجئين الفلسطينيين بصورة خاصة. وعلى الصعيد العملي، عليها أن تبدي استعداداً صادقاً، وحتى أن تبدأ في القريب العاجل، وإن يكن على مراحل، بإعادة عدد متفق عليه من اللاجئين، في إطار لم شمل العائلات أساساً. ومن جملة ذلك، على إسرائيل أن تدفع للاجئين تعويضات حقيقية عن أملاكهم – بمن فيهم لاجئو الداخل، مواطنو إسرائيل – كجزء من مجهود دولي لإعادة تأهيلهم، سواء في الدولة الفلسطينية أو في أماكن وجودهم.

”إذا كان حق الفلسطينيين في العودة إلى منازلهم الأصلية قد طرح على جدول الأعمال كموضوع سياسي ملموس، بعد أن رسمت حدود إسرائيل وتمأسست ضمن حدود خطوط الهدنة قبل 4 حزيران/ يونيو، فإن المسؤولية عن ذلك تقع على عاتق من فتح موضوع حُقنا التاريخي وحوّله إلى برنامج انتخابي سياسي. إن من يفرض حُقنا في استيطان الخليل يعيد فتح مسألة يافا وحيفا. لقد استل المفاوضون الفلسطينيون طرح حق العودة المطلق إلى المنازل والقرى التي يعلمون جيداً أنها لم تعد موجودة، رداً على الاقتراحات والخرائط اللامعقولة التي قدمت لهم.“⁽²²⁾

المستعمرات

مع أن معارضة بناء المستعمرات في الأراضي المحتلة شكلت دائماً ركناً ثابتاً في مواقف معسكر السلام الإسرائيلي، إلا إنه لا يدعم اقتلاعها بشكل كامل في إطار التسوية النهائية. وقد ظهرت نبرة جديدة في تصريحات الناطقين بلسان هذا المعسكر بعد اندلاع الانتفاضة.

يقول البروفسور غرشون شيك، أحد مفكري معسكر السلام، إن مقاربتة إزاء هذه المسألة تغيرت من نواح معينة: ”يجب تقسيم أرض إسرائيل، لكن في أعقاب كل ما جرى، ربما أبعد قليلاً في اتجاه الشرق.... ربما علينا اليوم، في التقسيم الجديد للبلد، أن نولي مشكلات الأمن اهتماماً أكبر. وهذا تغيير عما كنت أعتقد قبل عام، لأن صدقية الطرف الآخر ضُربت“؛ ويوضح شيك موقفه هذا قائلاً: ”مسألة الكتل الاستيطانية التي كانت تبدو لي منطقية جداً، أعتقد اليوم أنه ربما يجب تحريكها [توسيعها] أبعد نحو الشرق، لمزيد من الأمن.“⁽²³⁾

وقد امتد التعاطف مع المستوطنين، الذي ساد المجتمع الإسرائيلي بعد نشوب الانتفاضة، إلى أوساط اليسار أيضاً، الذي أخذ يضع النقاط على الحروف في شرح مواقفه من قضية الاستيطان. في هذا الصدد يقول البروفسور عميرام غولديبرغ، أحد زعماء حركة "السلام الآن": "أنا أيضاً أشعر بتعاطف مع الناس المقيمين هناك [المستوطنين]. إنهم يهاجمون، إنهم في بؤرة العنف ويستحقون كل حماية وكل مجهود تقوم به الدولة من أجل التخفيف من صعوبة وضعهم."²⁴ لكن غولديبرغ يؤكد أنه يميز بين وضع المستوطنين وبين مجمل مسألة المستعمرات، التي بحسب قوله، تعرقل التوصل إلى تسوية؛ كما أنه، خلافاً لبعض أعضاء الوسط واليسار، يؤيد معادلة وقف البناء في المستعمرات في مقابل وقف العنف الفلسطيني؛ ومع أنه يؤيد تقليص المستعمرات بنسبة أكبر من تلك التي طرحت في مفاوضات كامب ديفيد وطابا، فإنه يطرح مقايضة هذا الموقف بتنازل الفلسطينيين عن حق العودة: "يجب الإبقاء على 30 مستوطنة يقيم بها نحو 50% من اليهود في المناطق، وعندها نفحص ما إذا كان التوصل إلى تسوية ممكناً. إذا لم يتساهل الفلسطينيون في مسألة حق العودة، فسنقول لأنفسنا إننا حاولنا وأن أماننا على ما يبدو دولة غير مستعدة للحل الوسط في طريق السلام."²⁵

وفي سياق الدفاع عن المستوطنين في الأراضي المحتلة، نشرت منظمة "بتسليم" بياناً انتقدت فيه تصريحات فلسطينية أيدت مهاجمة المستوطنين بحجة أن وجودهم غير شرعي ولأنهم يحملون السلاح. وجاء في البيان أن مثل هذه التصريحات "ينسف المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي"، وأن "حقيقة وجود أشخاص مقيمين بمستوطنات في المناطق [المحتلة] لا تؤثر في مكانتهم كمدنيين؛ وأضاف البيان أن "حقيقة وقوع حوادث كثيرة مؤخراً، شارك فيها مستوطنون في أعمال عنف غير قانونية ضد سكان فلسطينيين، لا يمكن أن تبرر التصريحات التي تدعو إلى ضرب هؤلاء المستوطنين كافة."⁽²⁶⁾

"الفصل"

ظهرت أيضاً في أوساط معسكر السلام مواقف تدعو إلى التخلي عن مسار أوصلو وإلى البحث عن حلول مرحلية كون الحل النهائي يبدو، في الظروف الراهنة، غير ممكن. وأيد قسم من أعضاء هذا المعسكر خيار "الفصل"، بصيغته التي تدعم الانسحاب

الإسرائيلي الأحادي من الضفة الغربية وفرض ترتيبات أمنية تضمن الحماية لإسرائيل.

ويبدو أن الاتجاه الأخير تبلور في حركة "السلام الآن" في وقت مبكر، بعيد نشوب الانتفاضة مباشرة. ففي مقابلة صحافية نشرت في تشرين الأول/ أكتوبر 2000، وصفت جانبيت أبيعاد، وهي من قادة الحركة، التوجهات المستقبلية لـ"السلام الآن"، في ضوء فشل المفاوضات واندلاع الانتفاضة، بقولها: "سنتجه إلى مفاوضات بشأن اتفاق مرحلي. سنسعى للفصل. في 'السلام الآن' بادرنا إلى سلوك هذا الطريق انطلاقاً من فهمنا لضرورة تقسيم البلد...."⁽²⁷⁾ وعبر رئيس الحركة، تسيلي ريشيف، عن موقف مماثل، إذ صرح أن "الطريق الوحيد الآن هو التوصل إلى تسوية مرحلية لا إلى تسوية شاملة؛ الاتفاق على ما يمكن الاتفاق عليه."⁽²⁸⁾

غير أن معسكر السلام لم يتبن موقفاً موحداً من هذه المسألة. فما زال قسم منه يؤيد اتفاق أوسلو، ويدعو إلى عدم فرض حلول أحادية تكون دلالتها ضم أجزاء من الأراضي المحتلة من دون تسوية نهائية متفق عليها. وقد صدرت دعوات مختلفة عن منطلقات اليمين الإسرائيلي. وعبر الكاتب الصحافي شلومو أفينري عن دعوة كهذه بقوله: "إن سبب خشية اليمين الشوفيني والديني إمكان الانفصال الأحادي واضح: إنه يعني اعترافاً نهائياً بتحطم حلم أرض إسرائيل الكاملة، وليس هناك فصل أحادي من دون إخلاء عدد غير قليل من المستوطنات.... والظاهر أنه كان يتعين على اليسار تحديداً، في الوضع الحالي الصعب، أن يوافق على الانفصال الأحادي. إذا تبين أن الطريق إلى اتفاق قائم على حل وسط مسدود الآن، فأى ضرر في الانفصال الأحادي من ناحية اليسار؟ إنه سيضع حداً للجزء الأكبر من الاحتلال الإسرائيلي، وسيحرر الفلسطينيين من واقع الاحتلال العسكري.... وسيقترن أيضاً بإزالة مستوطنات وإجلاء بضعة آلاف، ربما عشرات الآلاف، من المستوطنين. واضح أنه كان من الأفضل التوصل إلى تسوية متفق عليها، لكن الأعمى فقط يفكر في أنه يمكن أن نتوقع، بعد كامب ديفيد والانتفاضة، وبتركيبة الحكومة الإسرائيلية الحالية، اقتراحاً إسرائيلياً أكثر سخاء من ذلك الذي قدم في كامب ديفيد وطابا."⁽²⁹⁾

لكن أوساطاً أخرى في اليسار الإسرائيلي ترى أن الفصل الأحادي لن يؤدي إلى إنهاء الصراع. فمثلاً، أدلى البروفسور آرييه أرنون، عضو حركة "السلام الآن" وأستاذ الاقتصاد في جامعة بن - غوريون، بوجهة نظر فحواها أنه "مثلما غير [اتفاق] أوسلو نظمت السيطرة الإسرائيلية على المناطق من سيطرة مباشرة إلى سيطرة غير مباشرة،

من دون أن يتمكن من إلغائها، كذلك لن يؤدي الانفصال الأحادي إلى إنهاء الاحتلال، وبالتأكيد لن يؤدي إلى إنهاء الصراع. إن دلالة الإخلاء من جانب واحد هي إخلاء قسم من المنطقة يتراوح بين 70% - 85%، بينما تبقى قوات إسرائيلية حول المنطقة التي تم إخلاؤها، وربما داخلها. بعبارة أخرى: ستقام دولة فلسطينية مطوقة ومحاصرة من قبل دولة إسرائيل. ولن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن القدس، ولا فيما يتعلق بمسألة اللاجئين. ولن يكون الفلسطينيون الذين فرضت التسوية عليهم ملزمين بقبولها، وسيكافحون من أجل رفع الحصار، وإقامة عاصمة لهم في القدس، وحل مشكلة اللاجئين - وهي الموضوعات التي كان من المفترض مناقشتها في المفاوضات بشأن التسوية الدائمة، التي تهربت إسرائيل منها زمنياً طويلاً.⁽³⁰⁾ واقترح الكاتب إعادة النظر في "التفكير الموحد الذي يسيطر على إسرائيل منذ نحو عام، والذي زرعه براك: اقترحنا، قبولنا بالرفض، ولذا ثبت أنه لا يوجد شريك." واستنتج أن "الفكرة القائلة إننا سنتمكن، من طرف واحد، من تغيير ظروف حياتنا من الأساس هي الوهم الذي يجب الانفصال عنه."⁽³¹⁾

وعبر الكاتب أ. ب. يهوشوع عن موقف مؤيد للفصل، موضحاً التغيير الذي طرأ على موقفه بقوله: "الصدمة التي مررت بها كانت من جراء العمل اللاعقلاني الذي قام به الفلسطينيون بلجوئهم إلى تفجير العنف. لا يوجد أي تفسير لهذا العمل، ولا لرفضهم اقتراح براك. لا يوجد تفسير لتفجيرهم العنف أمام حكومة ضمت أكثر من عشرة وزراء من معسكر السلام، ونسفهم المفاوضات، ووصولهم إلى أزمة كهذه مع اليسار."⁽³²⁾ ورأى الكاتب أنه لا يوجد الآن أمل باتفاق نهائي بسبب التطرف الفلسطيني، والتطرف في صفوف الجمهور الإسرائيلي وتوجهه نحو اليمين، وأضاف: "الحل الوحيد الممكن الآن هو فصل أحادي، من خلال إخلاء 40 - 50 مستوطنة وإقامة حدود مع نقاط عبور. مثل هذا الفصل سيخفف معاناة الفلسطينيين، وسيخفض مستوى العنف. بعد ذلك سيكون ثمة حاجة إلى بناء الثقة ببطء."⁽³³⁾

وفي السياق نفسه، رأى أوري أفنيري، رئيس حركة "غوش شالوم"، أن كل من يؤيد مثل هذا الفصل يريد في الواقع ضم جزء من الأراضي المحتلة.⁽³⁴⁾ وفي حين اعتبر مئير باعيل، رئيس "مجلس السلام والأمن"، إيهود براك مسؤولاً عن الأزمة الراهنة، كونه "قدم للفلسطينيين اقتراحاً بغيضاً يحتفظ بموجبه، عملياً، بالقتل الاستيطانية من خلال بتر الضفة الغربية إلى ثلاث وحدات معزولة الواحدة عن الأخرى"، إلا أنه عارض الفصل الأحادي واعتبره غير ممكن: "الانسحاب الأحادي ليس فكرة ذكية في

نظري، لأنه يجب الانفصال مع تسوية. هل سيقام جدار داخل القدس؟ الفصل غير ممكن، والحل يجب أن يكون سياسياً.⁽³⁵⁾ ■

المصادر

- (1) أنظر نص المقالة الكامل في:
Hussein Agha, and Robert Malley, "Camp David: The Tragedy of Errors," *The New York Review of Books* (New York), August 9, 2001.
- (2) آري شفيط، "يوم مات السلام"، "هآرتس"، 2001/9/14.
- (3) المصدر نفسه.
- (4) المصدر نفسه.
- (5) المصدر نفسه.
- (6) Jerome M. Segal, "the Palestinian Peace Offer,"
مترجم عن الإنكليزية من موقع صحيفة "هآرتس" (2001/10/1) في الإنترنت:
<http://www.haaretzdaily.com>
Ibid.
- (7) Ibid.
- (8) موشيه عميراف، "استجمام سياسي"، "هآرتس"، 2001/10/12.
- (9) أنظر تفصيلات الموقف الفلسطيني كما عرضه عميراف في: المصدر نفسه.
- (10) "يديعوت أحرونوت"، 2001/9/17، وعنوان الكتاب بالعربية هو: "على مرمى حجر: المفاوضات السياسية 1999-2001".
- (11) بوغز غاؤون، "لا مفر، يجب تقسيم القدس"، "معاريف" 2001/10/26، وعنوان الكتاب بالعربية هو: "كسر تابو:
الاتصالات للتوصل إلى حل دائم في القدس، 1994-2001".
المصدر نفسه.
- (12) غابي شيفر، "اليسار سيعود"، "هآرتس"، 2001/10/30.
- (13) يحيعام فايتس، "أعدنا الأمن"، "معاريف"، 2001/8/1.
- (14) دان مرغلين، "شردمة مهندسي أوصلو"، "هآرتس"، 2001/6/5.
- (15) زئيف شطرنهل، "في رمال اللأخيار"، "هآرتس"، 2001/6/25.
- (16) أنظر: "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 48، خريف 2001، ص 105-107.
- (17) "هآرتس"، 2001/1/2.
- (18) ران كوهين، "رد على نبيل شعث"، "معاريف"، 2001/4/8.
- (19) زئيف شطرنهل، "أمام حكومة متربسة"، "هآرتس"، 2001/5/11.
- (20) إيلي بن، "اليسار: اتجاهات البلبلية"، "يديعوت أحرونوت"، 2001/9/16.
- (21) باروخ كيمرلينغ، "منطلقات أساسية لم تسقط"، "هآرتس"، 2001/6/6.
- (22) أوريا شفيط وآخرون، "بلبلية اليسار"، "ملحق هآرتس"، 2000/10/20.
- (23)

- (24) شلومو تسزنه، "مستوطنون وسط الإجماع"، "معاريف"، 2001/5/25.
- (25) المصدر نفسه.
- (26) "هآرتس"، 2001/6/22.
- (27) أوريا شفيط، مصدر سبق ذكره.
- (28) المصدر نفسه.
- (29) شلومو أفينري، "اليسار والإله الذي خيب الرجاء"، "هآرتس"، 2001/8/24.
- (30) آرييه أرنون، "لنتخل عن الوهم"، "هآرتس"، 2001/8/28.
- (31) المصدر نفسه.
- (32) إيلي بن، مصدر سبق ذكره.
- (33) المصدر نفسه.
- (34) المصدر نفسه.
- (35) المصدر نفسه.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx